

مستند

ثانياً: الاستثمار:

عند دراستنا السابقة لتكوين رأس المال أشرنا إلى أن الفرد يوزع دخله على جانبين الأول هو الاستهلاك والثاني هو الإدخار. وإن الإدخار حينما يتحول إلى ادخار حقيقي فإنه يستخدم في الإنتاج وغير ذلك يعتبر اكتتازاً لأموال عقيمة لا يستفيد منها المجتمع. وعلى ضوء ذلك فإن ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال هو بحد ذاته الاستثمار.

إن الطلب على الاستثمار يتحدد من خلال المقارنة بين سعر الفائدة من جهة والكفاءة الحدية للاستثمار فإذا كانت الثانية أكبر فإنه يتم الاستثمار والتوسع في المشاريع والعكس صحيح. أي إن سعر الفائدة يحدد الاستثمار وحجمه وحسب نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار فإن حجم الاستثمار الكلي (على صعيد الإقتصاد الوطني) يمثل دالة لسعر الفائدة الجاري. كما أن المستثمر قبل أن يتخذ قرار بالاستثمار (إقامة مشروع أو إضافة وحدة استثمارية لما هو قائم) فإنه يقارن ما بين الكفاءة الحدية للاستثمار (والتكاليف) التي يدفعها من أجل الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار. وحتى لو كان المستثمر يمتلك أموالاً فإنه يعمل هذه المقارنة من أجل معرفة أي الجانبين أكثر إرباحية مع مراعاة التغيرات في الأسعار وحالة الكساد أو الراج على صعيد الإقتصاد ككل ودرجة المخاطرة.

لرأس المال
الطريق فقط

- الكفاءة الحدية للاستثمار إذا كانت أكبر من سعر الفائدة يفضل الاستثمار
- سعر الفائدة كلما ساد للحصول على أموال لا فائدة منها

المقصد

محددات الاستثمارات الجديدة

محددات الاستثمارات -

١. الكفاءة الحدية للإستثمار، وهو الجانب الأساسي في تحديد الإستثمارات الجديدة ويصعب على ضوء ذلك - حسب مقلدي هذه النظرية - التصديق بأن سعر الفائدة يعتبر أحد محددات الإستثمار وذلك بسبب.

أ. أنه في حالات الرواج فإن سعر الفائدة يرتفع ولكن ارتفاع الكفاءة الحدية للإستثمار يكون أكبر والعكس في حالات الكساد فإن سعر الفائدة ينخفض وفي نفس الوقت تنخفض الكفاءة الحدية للإستثمار بشكل أكبر لذلك فإن زيادة سعر الفائدة لا يؤدي إلى تقليل الإستثمار والعكس فإن انخفاض سعر الفائدة لا يؤدي إلى زيادة الإستثمارات. إذاً الكفاءة الحدية لرأس المال ومقارنتها بالحالة الإقتصادية هي العامل الحاسم في تحديد حجم الإستثمار.

ب. أن المشروعات الكبيرة لا تتأثر بشكل عام بسعر الفائدة لأنها هي الجهة التي تمول إستثماراتها وتقوم باحتساب سعر الفائدة بالأجل الطويل وتحسب لنفسها سعر فائدة متوسط بين الانخفاض والارتفاع أي تكلفة استخدام أموالها في المدى الطويل خاصة في المشاريع الإستثمارية طويلة الأجل.

ج: أن تدخلات الجهات الحكومية وخاصة البنك المركزي في تحديد سعر الفائدة سواء في فترات الرواج أو الكساد يمنعها من التذبذب الكبير في الارتفاع أو الانخفاض. لذلك فالمقرضين والمقترضين لا يولون اهتماماً كبيراً بالتغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة.

٢. التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث إن الصناعات الحديثة لم تعد تعتمد على الشكل التقليدي في الصناعة نظراً لما يتطلبه التصنيع الحديث من تقليل النفقات والإقتصاد في المواد الخام والتحديث المتنامي للمنتجات والسمود في وجه المنافسين وهذا يتطلب قفزات تكنولوجية من فترة لأخرى وخاصةً أنه مع المدى الطويل تتعرض الآلات ليس فقط لاهتلاك مادي وإنما اهتلاك معنوي أيضاً أي تخلف هذه الآلات بالمقارنة مع منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلب سرعة في الإنتاج ونوعيات متجددة باستمرار.

٣. توقعات المستثمرين. حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة. فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الإقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.

٤. الأرباح التي يحققها المشروع، حيث تلعب الأرباح دوراً كبيراً ليس فقط في تسديد تكاليف الإنتاج بما في ذلك الصيانة واستبدال الآلات القديمة بل أيضاً تؤدي زيادة الربح إلى التوسع في المشروع ومن خلال تمويله للتوسعات الجديدة.

مضاعف الاستثمار:-

من المعروف إن تغيرات ستحصل في الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الاستثماري. ولكن ما هو حجم هذا التغير في الدخل الحاصل من التغير في الاستثمار؟

إن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري ستؤدي أولاً إلى زيادة الدخل ثم زيادة حجم العمالة بنفس المقدار، حيث ستخلق عمالة جديدة لمقابلة الزيادة في الطلب على الآلات والسلع الإنتاجية الأخرى. لكن الدخول

الفصل السادس

الدخل القومي والنتاج القومي

يعتبر كل من الدخل القومي والنتاج القومي والإنفاق القومي حجر الأساس في قياس النشاط الإقتصادي القومي. وتحل دراسة كل منهم مكاناً بارزاً في الإقتصاد الكلي والماكرو إيكونوميك. الذي يهتم بالتحليل الكلي للعلاقة بين المتغيرات الإقتصادية وعلى المستوى القومي والذي شهد اهتماماً كبيراً بعد الأزمة الرأسمالية العظمى (١٩٢٩-١٩٣٣) وخاصةً بصدور كتاب جون كينز «النظرية العامة للعمالمة والفائدة والنقود» عام ١٩٣٦.

أولاً: الدخل القومي

مفاهيم الدخل القومي:-

يمكن تعريف الدخل القومي على أنه القيمة النقدية للإنتاج في فترة زمنية محددة - غالباً سنة - والمتاح للاستخدام المباشر للمستهلكين وكذلك الإضافات الصافية في رصيد المجتمع من الثروة الحقيقية خلال نفس الفترة.

كما يعرف الدخل القومي بأنه مجموع دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة - غالباً سنة - مقابل ما يقدمونه من عناصر إنتاج. ويقصد بأفراد المجتمع هم الأشخاص والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة والحكومية المتمتعين بالجنسية الوطنية من مقيمين وغير مقيمين ولا يشمل ذلك الأفراد الأجانب المقيمين داخل البلد.

الملاحظ أن هذا يمثل الدخل القومي الإجمالي وليس الصافي. إذ إن الدخل القومي الصافي عند احتسابه يتوجب استقطاع الاستهلاك الرأسمالي بينما لا يتم ذلك عند احتساب الدخل القومي الإجمالي. كما أن الدخل المحلي يحتوي على دخول المواطنين الأجانب المقيمين في البلد بينما الدخل القومي يحتوي على ما تدره عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين غير المقيمين ولا يحتوي على ما تدره عناصر الإنتاج المملوكة للأجانب المقيمين داخل البلاد أي إن الدخل المحلي = الدخل القومي + دخول الأفراد الأجانب المقيمين - دخول المواطنين غير المقيمين.

الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي :-

نقصد بالدخل النقدي أي مقدار الدخل مقاساً بالوحدات النقدية بينما الدخل الحقيقي فهو تعبير عن كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل النقدي. لذلك فإن مستوى دخل أي شخص لا يتحدد بالوحدات النقدية التي يتسلمها بل في وحدات السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها من إنفاقه لدخله النقدي. أي إن الدخل الحقيقي للفرد يجب أن يقارن بأسعار السلع والخدمات التي يشتريها الفرد وعلى ضوء ذلك فإن الدخل الحقيقي ينخفض كلما ارتفعت الأسعار بأعلى من نسبة الزيادة في الدخل النقدي أو عند بقاء الدخل النقدي على حاله والعكس صحيح أي يمكن أن نلاحظ ما يلي :-

١. ينخفض الدخل الحقيقي للفرد حينما ترتفع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدي.